مجلس الشورى يناقش مشروع قانون جديد لتنظيم الأسواق الشعبية وسط مطالب بزيادة عدد المحلات المخصصة للأسر المنتجة

تقرير/ أنغام عبد الرحيم

القاهرة ـ مراسلنا ـ ناقش مجلس الشورى في جلسته العامة يوم الثلاثاء مشروع قانون جديد لتنظيم الأسواق الشعبية، وسط مطالب من عدد من الأعضاء بزيادة عدد المحلات المخصصة للأسر المنتجة، وتشديد العقوبات على الباعة الذين يحتلون الأرصفة المجاورة. وقد أحال المجلس المشروع إلى لجنة الشؤون الاقتصادية لدراسته خلال 30 يوما، على أن يعرض تقريرها في جلسة 12 مايو المقبل.

وقال المستشار عادل منصور، وكيل المجلس، في كلمته إن «الأسواق الشعبية ليست مجرد أماكن للبيع والشراء، بل هي جزء من الذاكرة الاجتماعية للمدن، ولا يجوز أن تتحول إلى فوضى تخنق المارة وأصحاب المحلات المرخصة في الوقت نفسه». وأضاف أن المشروع يهدف إلى «إعادة الانضباط دون أن يكون ذلك على حساب الرزق البسيط».

وينص المشروع على إنشاء سجل إلكتروني موحد للباعة، وتحديد مواعيد العمل بحيث لا تتجاوز الساعة العاشرة مساء في المناطق السكنية، إلا في الأسواق التي يقرر المحافظ المختص مدها بقرار منه. كما يقترح المشروع تخصيص نسبة لا تقل عن 15 في المئة من المحلات الجديدة للأسر المنتجة المسجلة لدى وحدة التمكين الاقتصادي.

وفي المقابل، طالب عدد من الأعضاء بأن يتضمن المشروع حلولا واقعية لمشكلة البطالة بين الشباب، مشيرين إلى أن كثيرا من الباعة المتجولين يعملون بسبب غياب فرص العمل الرسمية. وقال النائب أحمد سليم الدسوقي إن «أي قانون لا يوفر بديلا لمن يطرد من الشارع سيتحول إلى عبء أمني واجتماعي بعد سنوات قليلة».

من جهتها، أكدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التضامن الاجتماعي، أن الوزارة مستعدة لتدريب 5 آلاف شاب وشابة على إدارة المشروعات الصغيرة خلال العام المالي الجديد، بالتعاون مع صندوق تحيا مصر. وأشارت إلى أن الوزارة خصصت بالفعل 2 مليون جنيه لهذا البرنامج ضمن موازنة 2026.

ومن المقرر أن تعقد لجنة الشؤون الاقتصادية جلسة استماع علنية يوم 5 مايو، تستمع خلالها إلى ممثلين عن الغرف التجارية واتحاد الباعة الجائلين، قبل إعداد التقرير النهائي للمشروع.

(صفحة/أرشيف ص/صفحة)

الجمعية الخيرية للأرامل تطلق حملة لتوزيع 2400 كرتونة غذائية قبل عيد الفطر

المتطوعون يستهدفون 12 ألف أسرة في 18 قرية ومركزا

بقلم: سلمى الدوسري

أطلقت الجمعية الخيرية للأرامل والمطلقات صباح اليوم السبت حملة واسعة لتوزيع 2400 كرتونة غذائية على الأسر المحتاجة في 18 قرية ومركزا، قبل أيام قليلة من حلول عيد الفطر المبارك. وتستهدف الحملة، التي تحمل اسم «يد بيد»، نحو 12 ألف أسرة تعاني من ظروف اقتصادية صعبة، بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية، الدكتور عادل منصور الشريف، في كلمة ألقاها أمام المتطوعين في مقر الجمعية بمدينة الزهراء الجديدة: «لا نريد أن يشعر أحد في العيد بأنه وحده، فالعيد فرحة للجميع، وواجبنا أن نمد يدنا قبل أن يمد أحد يده». وأضاف أن الجمعية خصصت ميزانية بلغت 1.3 مليون جنيه لشراء المواد الغذائية وتغليفها وتوزيعها.

وتشمل الكرتونة الواحدة 5 كيلوجرامات من الأرز، و3 كيلوجرامات من السكر، و2 كيلو من العدس، و2 كيلو من الفاصوليا، و4 علب من الزيت النباتي، و1 كيلو من الشاي، و2 كيلو من المعكرونة، بالإضافة إلى كمية من التمر وعلبة من الحليب المجفف للأطفال. وأكد الشريف أن الجمعية حرصت على اختيار المواد من تجار محليين لتقليل تكاليف النقل ودعم الاقتصاد المحلي في المناطق المستهدفة.

وأوضحت مديرة البرامج الاجتماعية في الجمعية، السيدة هالة فريد الزيني، أن فرق العمل قامت خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بمسح ميداني شمل 3 آلاف و400 أسرة، للتأكد من استحقاقها للمساعدة وتجنب تكرار الأسماء. وقالت: «واجهنا صعوبة في بعض القرى النائية بسبب ضعف الطرق، لكن المتطوعين وصلوا إلى كل بيت تقريبا، وسجلوا بيانات الأسر بدقة قبل أن نبدأ التوزيع».

وتعتمد الحملة على 180 متطوعا ومتطوعة، بينهم 40 طالبا وطالبة من كلية التمريض بجامعة النخيل الأهلية، الذين خصصوا إجازة الأسبوع الماضي للمشاركة في التوزيع. وقالت الطالبة نورهان سليم البدراني، 21 عاما، إنها شعرت بأن الزيارة «لم تكن مجرد توزيع طعام، بل كانت فرصة لسماع قصص أسر فقدت معيلها أو تعاني من المرض».

وتأتي الحملة في وقت تشهد فيه أسعار السلع الغذائية ارتفاعا ملحوظا، إذ سجلت أسعار الزيوت والسكر زيادة تجاوزت 18 في المئة خلال عام واحد، بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء. وأشار الشريف إلى أن الجمعية تلقت 1.9 مليون جنيه من التبرعات حتى الآن، وأن باب التبرع سيظل مفتوحا حتى 25 مايو الجاري، داعيا رجال الأعمال والشركات المحلية إلى المساهمة.

وتنسق الجمعية مع مديرية الشؤون الاجتماعية في محافظة الزهراء الجديدة لتوزيع 600 كرتونة إضافية على الأسر التي تسجل أسماءها خلال الأيام المقبلة، بعد أن تبين وجود حالات مستحقة لم تكن ضمن القوائم الأولية. وأكد الشريف أن الجمعية تعتزم إطلاق حملة مماثلة في شهر رمضان من العام المقبل، على أن تشمل 15 ألف أسرة.

(صفحة/أرشيف ص/صفحة)

الجمعية الخيرية للأرامل تطلق حملة لتوزيع 2400 كرتونة غذائية قبل عيد الفطر

المتطوعون يستهدفون 12 ألف أسرة في 18 قرية ومركزا

بقلم: سلمى الدوسري

أطلقت الجمعية الخيرية للأرامل والمطلقات صباح اليوم السبت حملة واسعة لتوزيع 2400 كرتونة غذائية على الأسر المحتاجة في 18 قرية ومركزا، قبل أيام قليلة من حلول عيد الفطر المبارك. وتستهدف الحملة، التي تحمل اسم «يد بيد»، نحو 12 ألف أسرة تعاني من ظروف اقتصادية صعبة، بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية، الدكتور عادل منصور الشريف، في كلمة ألقاها أمام المتطوعين في مقر الجمعية بمدينة الزهراء الجديدة: «لا نريد أن يشعر أحد في العيد بأنه وحده، فالعيد فرحة للجميع، وواجبنا أن نمد يدنا قبل أن يمد أحد يده». وأضاف أن الجمعية خصصت ميزانية بلغت 1.3 مليون جنيه لشراء المواد الغذائية وتغليفها وتوزيعها.

وتشمل الكرتونة الواحدة 5 كيلوجرامات من الأرز، و3 كيلوجرامات من السكر، و2 كيلو من العدس، و2 كيلو من الفاصوليا، و4 علب من الزيت النباتي، و1 كيلو من الشاي، و2 كيلو من المعكرونة، بالإضافة إلى كمية من التمر وعلبة من الحليب المجفف للأطفال. وأكد الشريف أن الجمعية حرصت على اختيار المواد من تجار محليين لتقليل تكاليف النقل ودعم الاقتصاد المحلي في المناطق المستهدفة.

وأوضحت مديرة البرامج الاجتماعية في الجمعية، السيدة هالة فريد الزيني، أن فرق العمل قامت خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بمسح ميداني شمل 3 آلاف و400 أسرة، للتأكد من استحقاقها للمساعدة وتجنب تكرار الأسماء. وقالت: «واجهنا صعوبة في بعض القرى النائية بسبب ضعف الطرق، لكن المتطوعين وصلوا إلى كل بيت تقريبا، وسجلوا بيانات الأسر بدقة قبل أن نبدأ التوزيع».

وتعتمد الحملة على 180 متطوعا ومتطوعة، بينهم 40 طالبا وطالبة من كلية التمريض بجامعة النخيل الأهلية، الذين خصصوا إجازة الأسبوع الماضي للمشاركة في التوزيع. وقالت الطالبة نورهان سليم البدراني، 21 عاما، إنها شعرت بأن الزيارة «لم تكن مجرد توزيع طعام، بل كانت فرصة لسماع قصص أسر فقدت معيلها أو تعاني من المرض».

وتأتي الحملة في وقت تشهد فيه أسعار السلع الغذائية ارتفاعا ملحوظا، إذ سجلت أسعار الزيوت والسكر زيادة تجاوزت 18 في المئة خلال عام واحد، بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء. وأشار الشريف إلى أن الجمعية تلقت 1.9 مليون جنيه من التبرعات حتى الآن، وأن باب التبرع سيظل مفتوحا حتى 25 مايو الجاري، داعيا رجال الأعمال والشركات المحلية إلى المساهمة.

وتنسق الجمعية مع مديرية الشؤون الاجتماعية في محافظة الزهراء الجديدة لتوزيع 600 كرتونة إضافية على الأسر التي تسجل أسماءها خلال الأيام المقبلة، بعد أن تبين وجود حالات مستحقة لم تكن ضمن القوائم الأولية. وأكد الشريف أن الجمعية تعتزم إطلاق حملة مماثلة في شهر رمضان من العام المقبل، على أن تشمل 15 ألف أسرة.

(صفحة/أرشيف ص/صفحة)

مجلس الشورى يناقش مشروع قانون جديد لتنظيم الأسواق الشعبية وسط مطالب بزيادة عدد المحلات المخصصة للأسر المنتجة

تقرير/ أنغام عبد الرحيم

القاهرة ـ مراسلنا ـ ناقش مجلس الشورى في جلسته العامة يوم الثلاثاء مشروع قانون جديد لتنظيم الأسواق الشعبية، وسط مطالب من عدد من الأعضاء بزيادة عدد المحلات المخصصة للأسر المنتجة، وتشديد العقوبات على الباعة الذين يحتلون الأرصفة المجاورة. وقد أحال المجلس المشروع إلى لجنة الشؤون الاقتصادية لدراسته خلال 30 يوما، على أن يعرض تقريرها في جلسة 12 مايو المقبل.

وقال المستشار عادل منصور، وكيل المجلس، في كلمته إن «الأسواق الشعبية ليست مجرد أماكن للبيع والشراء، بل هي جزء من الذاكرة الاجتماعية للمدن، ولا يجوز أن تتحول إلى فوضى تخنق المارة وأصحاب المحلات المرخصة في الوقت نفسه». وأضاف أن المشروع يهدف إلى «إعادة الانضباط دون أن يكون ذلك على حساب الرزق البسيط».

وينص المشروع على إنشاء سجل إلكتروني موحد للباعة، وتحديد مواعيد العمل بحيث لا تتجاوز الساعة العاشرة مساء في المناطق السكنية، إلا في الأسواق التي يقرر المحافظ المختص مدها بقرار منه. كما يقترح المشروع تخصيص نسبة لا تقل عن 15 في المئة من المحلات الجديدة للأسر المنتجة المسجلة لدى وحدة التمكين الاقتصادي.

وفي المقابل، طالب عدد من الأعضاء بأن يتضمن المشروع حلولا واقعية لمشكلة البطالة بين الشباب، مشيرين إلى أن كثيرا من الباعة المتجولين يعملون بسبب غياب فرص العمل الرسمية. وقال النائب أحمد سليم الدسوقي إن «أي قانون لا يوفر بديلا لمن يطرد من الشارع سيتحول إلى عبء أمني واجتماعي بعد سنوات قليلة».

من جهتها، أكدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التضامن الاجتماعي، أن الوزارة مستعدة لتدريب 5 آلاف شاب وشابة على إدارة المشروعات الصغيرة خلال العام المالي الجديد، بالتعاون مع صندوق تحيا مصر. وأشارت إلى أن الوزارة خصصت بالفعل 2 مليون جنيه لهذا البرنامج ضمن موازنة 2026.

ومن المقرر أن تعقد لجنة الشؤون الاقتصادية جلسة استماع علنية يوم 5 مايو، تستمع خلالها إلى ممثلين عن الغرف التجارية واتحاد الباعة الجائلين، قبل إعداد التقرير النهائي للمشروع.

(صفحة/أرشيف ص/صفحة)